الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5044 | الأحد | 29 جمادى الأولى 1446 هـ | 1 ديسمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

تحرك جديد بالكونغرس الأمريكي ضد «الدعم السريع» في السودان

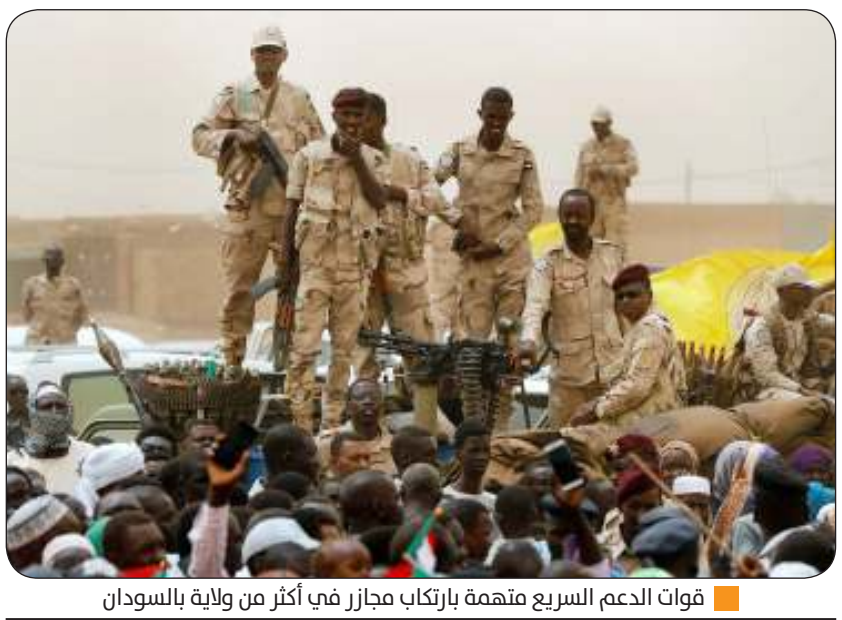
قوات الدعم السريع متهمة بارتكاب مجازر في أكثر من ولاية بالسودان

«وكالات» : بعد نحو 19 شهرا من اندلاع الحرب في السودان، تبنى الكونغرس الأمريكي قرارا يُصنف انتهاكات قوات الدعم السريع ومليشيات متحالفة معها في إقليم دارفور «إبادة جماعية»، في خطوة عدها مراقبون تحولا في الموقف الأمريكي ستكون له تداعياته على مسار الحرب ومستقبل قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي».

وطغى استخدام روسيا حق النقض «الفيتو» لتعطيل مشروع قرار بريطاني في مجلس الأمن بوقف القتال وحماية المدنيين بالسودان والتطورات العسكرية في ولاية سنار جنوب شرق البلاد، على مصادقة مجلس النواب الأمريكي بالإجماع على مشروع قرار ضد «الدعم السريع» على خلفية ارتكابها «إبادة جماعية» في دارفور، وفي حق القبائل غير العربية.

مشروع القرار الذي تمت المصادقة عليه كان قد تقدم به في فبراير الماضي السيناتور الجمهوري جون جيمس والديمقراطيان بن كاردين وكوري بوكر، لكنه لم يجد استجابة في ذلك الوقت، مما اضطر مقدميه إعطاء الإدارة الأمريكية مهلة 120 يوما للبت بشأنه، ومن ثم التصويت عليه.

مع ذلك لم يتم التصويت عليه، فتقدم النائب جيمس مرة أخرى في يونيو الماضي بمسودة القرار الذي يحمل الرقم 1328، وهو الذي تم التصويت عليه ونال الموافقة بالإجماع الأسبوع الماضي.

وخاطب جيمس جلسة مجلس النواب متحدثا عن عدد القتلى في ولاية غرب دارفور وعن الأزمة الإنسانية في السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، وأورد بالتفصيل أعداد المتأثرين بالحرب من النازحين واللاجئين وأعداد الذين يتهددهم شبح المجاعة.

ولمح إلى دور جدي للإدارة الجمهورية برئاسة الرئيس المنتخب دونالد ترامب إزاء الحرب والمأساة الإنسانية في السودان وحماية المدنيين في دارفور، كاشفا عن أن القرار سيقدم للإدارة الجديدة «كبرنامج عمل مهم»، وسيكون داعما للشعب السوداني.

ويرى مراقبون موافقة مجلس النواب على القرار بالإجماع تطورا نوعيا وخطوة متقدمة من جانب المؤسسة التشريعية في الولايات المتحدة، بما لها من ثقل في النظام الأمريكي.

كما سيكون للقرار -حال مساندته من مجلس الشيوخ- أثر كبير على مسار الحرب والأزمة الإنسانية في السودان، حيث إنه صادر بالإجماع، إلى جانب أنه جمهوري الأصل، مما سيتيح له الفرصة للنفاذ في ظل إدارة ترامب الذي سيتم تنصيبه رسميا في يناير المقبل.

وستتم إحالة قرار مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، الذي بدوره سيصوت على القرار، وفي حال حصوله على الموافقة من مجلس الشيوخ يحال القرار إلى البيت الأبيض للمصادقة عليه من قبل الرئيس، ويكون بعد ذلك قانونا نافذا.

أما في حالة امتناع الرئيس عن المصادقة عليه يصبح القرار غير ملزم، ويعد بمثابة توصية أو موقف سياسي، وعندها تقوم الجهات التنفيذية مثل وزارة الخارجية بالعمل مع المجتمع الدولي لتطبيق السياسات والتدابير التي يتضمنها القرار، كدعم المحاكمات الدولية، وفرض العقوبات، وإنشاء الممرات الإنسانية، وفرض الحظر على تصدير الأسلحة.

من جانبه، يرى الناشط الحقوقي سليمان عبد السلام أن موقف الكونغرس الأمريكي تجاه ممارسات الدعم السريع سيكون له تداعيات عدة على «حميدتي»، بجانب الدول والجهات التي تدعمه بالأسلحة وتمريرها، وعبور المرتزقة الأجانب، مما يفتح الباب أمام فرض عقوبات عليها، وإضعاف القوات بتعطيل حصولها على الأسلحة والدعم اللوجستي.

وحسب حديث الناشط للجزيرة نت، فإن موقف المشرعين الأمريكيين سيشجع برلمانات أوروبية على تبني مواقف مماثلة، ويدفع نحو تصنيف الدعم السريع «جماعة إرهابية»، ويمكن أن ينتقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، ويحال إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما حدث في أبريل 2005.

وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى قبل 19 عاما مشروع قرار فرنسي يقضي بإحالة مرتكبي التجاوزات بإقليم دارفور إلى المحكمة الجنائية، التي أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس المعزول عمر البشير في 2009، ثم وزير دفاعه عبد الرحيم حسين، ووزير الدولة للداخلية أحمد هارون.

أما المحامي السوداني والأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب طارق عبد الفتاح، فيرى أن الإجراء المؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية هو القرار الذي يصدر عن وزارة الخارجية وليس المؤسسة التشريعية.

ووفقا لحديث عبد الفتاح للجزيرة نت، فإنه سبق وأن وافق مجلس النواب الأمريكي بالإجماع على قرار وقوع إبادة جماعية في السودان 3 مرات آخرها في 2004، وكل ذلك لم يحدث أثرا، حتى صدرت موافقة الخارجية الأمريكية، وأقر الوزير كولن باول حينها بأن الانتهاكات في دارفور إبادة جماعية.

ويفيد الخبير القانوني بأن قرار المجلس بغرفتيه «النواب والشيوخ» قرار سياسي وليس له دور في السياسة الخارجية، كما أن موقف الوزير الحالي أنتوني بلينكن مغاير لموقف مجلس النواب، إذ اتهم الجيش والدعم السريع بارتكاب جرائم حرب على حد سواء.

وينتقد الحقوقي السوداني أعضاء الكونغرس، حيث إنهم صنفوا مليشيات في دول عدة «منظمات ارهابية» مع أنها لم ترتكب 10 في المئة مما فعلته قوات الدعم السريع التي أحجموا عن تصنيفها منظمة إرهابية، بغرض منحها فرصة الاحتفاظ بها كطرف في نزاع، لتتمكن من التفاوض للخروج بمكسب ولو يسير يحافظ لها على وجود ولو رمزي مع حاضنتها السياسية.

إيران ودول أوروبية تتفق على مواصلة الحوار بشأن النووي

إيران حذرت من أنها قد تعيد النظر في عقيدتها النووية إذا فرضت الأمم المتحدة عقوبات جديدة

«وكالات» : اتفقت إيران و3 دول أوروبية (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة) الجمعة، على مواصلة الحوار الدبلوماسي بعد محادثات «صريحة» في جنيف، وسط تصاعد التوترات بسبب برنامج طهران النووي وتعاونها العسكري مع روسيا، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط.

وجاءت المباحثات بمشاركة دبلوماسيين رفيعي المستوى من الدول الأربع، وناقشت قضايا رئيسة تتعلق بالنشاط النووي الإيراني، والتعاون العسكري الإيراني-الروسي، وتأثيرات الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط. ورغم عدم الكشف عن تفاصيل المحادثات، أكدت جميع الأطراف، في بيانات منفصلة على منصة «إكس»، التزامها بمواصلة الحوار الدبلوماسي في المستقبل القريب.

ووصف كاظم غريب آبادي، نائب وزير الخارجية الإيراني، المناقشات بأنها «صريحة» وشملت تقييم التطورات الثنائية والإقليمية والدولية. وقال إن إيران ملتزمة بالدفاع عن مصالح شعبها وتفضل طريق الحوار، وأنه «تم الاتفاق على مواصلة الحوار الدبلوماسي في المستقبل القريب».

وسبق هذه المحادثات اجتماع مماثل في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي. وفي هذا السياق، شدد رئيس الاستخبارات الخارجية البريطانية ريتشارد مور خلال زيارة إلى باريس على أن طموحات إيران النووية تمثل «تهديدا أمنيا كبيرا» للعالم.

وأوضح مور أن «المليشيات الحليفة لإيران في الشرق الأوسط عانت من انتكاسات خطيرة»، لكنه أكد أن «الطموحات النووية لطهران تستمر في تهديد الجميع».

وتتزامن هذه التطورات مع تحديات أخرى تواجه إيران، أبرزها عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ تبنى ترامب سياسة «الضغط الأقصى» تجاه إيران في بداية فترته الرئاسية السابق، وهذا يجعل عودته مصدر قلق إضافي لطهران.

وحذرت إيران من أنها قد تعيد النظر في عقيدتها النووية إذا فرضت الأمم المتحدة عقوبات جديدة. وجاء هذا التهديد بعد أن أدان مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر، عدم تعاون طهران في الملف النووي. وردت إيران بإعلانها تشغيل أجهزة طرد مركزي جديدة لزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب.

وتخطط إيران -حسب تقرير سري- لتركيب 6 آلاف جهاز طرد مركزي جديد لتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 5 في المئة، متجاوزة بذلك الحد المسموح به بموجب الاتفاق النووي لعام 2015.

بدوره، أكد متحدث باسم الخارجية الألمانية أن هذا التصعيد «يسير في الاتجاه الخاطئ»، داعيا طهران إلى وقف التصعيد والتركيز على الدبلوماسية.

وفي سياق متصل قال رئيس المخابرات الخارجية الفرنسية نيكولا ليرنر الجمعة إن الانتشار النووي الإيراني تهديد خطير في الشهور المقبلة، مضيفا أن فرنسا وبريطانيا تعملان على وضع إستراتيجيات للاستعداد لمثل هذا الأمر.

وأضاف في تصريحات أدلى بها في السفارة البريطانية في جنيف: «وكالاتنا تعمل جنبا إلى جنب لمواجهة ما يمثل -من دون شك- أحد أكثر التهديدات خطورة، ما لم يكن الأخطر على الإطلاق، في الشهور المقبلة وهو الانتشار النووي الإيراني المحتمل».

يذكر أن الاتفاق النووي، الذي أبرم عام 2015 بين إيران والقوى الكبرى، هدف إلى تخفيف العقوبات الغربية المفروضة على إيران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي لمنعها من تطوير سلاح ذري. إلا أن الولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق عام 2018 في عهد ترامب، وأعادت فرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران، ما دفع الأخيرة إلى رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المئة، وهي نسبة قريبة من تلك المطلوبة لتطوير أسلحة نووية.

الاشتباكات الطائفية مستمرة بباكستان.. وسقوط 13 قتيلا إضافيا

مصابون يتلقون العلاج إثر الاشتباكات في إقليم خيبر بختونخوا

«وكالات» : تسببت الاشتباكات الطائفية الجارية منذ عشرة أيام في شمال غربي باكستان بسقوط 13 قتيلاً إضافياً، على ما أفاد مسؤول محلي، السبت، ما يرفع الحصيلة الإجمالية لأعمال العنف إلى 124 قتيلاً، وقال مسؤول في حكومة منطقة كورام في إقليم خيبر بختونخوا لوكالة «فرانس برس» طالباً عدم ذكر اسمه «هناك نقص خطير في الثقة بين الطرفين، ولا تريد أي من الطائفتين الامتثال لأوامر الحكومة بوقف المواجهات».

وكان مسؤولون في خيبر بختونخوا، الإقليم الواقع شمال غربي باكستان والمتاخم لأفغانستان، قد أعلنوا مساء الأربعاء أنّ العشائر السنّية والشيعية المحلية توصلت إلى هدنة جديدة.

والقرى السنية والشيعية متداخلة في هذه المنطقة، ممّا يحتّم على الشرطة مواكبة تنقلات السكّان على الطرقات الرئيسية للحؤول من دون تعرّضهم لاعتداءات طائفية.

ومنذ يوليو، تشهد كورام اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، ولا سيّما بقذائف الهاون، بين مسلحين الشيعة وآخرين من السنة.

وكانت هدنة أولى أعلن عنها مسؤولون في الإقليم، مساء الأحد، انهارت صبيحة أمس التالي إذ تواصلت الاشتباكات في أنحاء متفرقة من كورام.

وتتكرّر في باكستان أعمال العنف الناجمة عن خلافات قبلية وطائفية ونزاعات على الأراضي.

واشنطن تعزز دعمها العسكري لتايوان في خطوة قد تستفز الصين

«وكالات» : أعلنت الولايات المتحدة، الجمعة، أنها وافقت على صفقة مع تايوان لبيع قطع غيار لطائرات «إف16-» وأنظمة رادار، تُقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات، في خطوة قد تثير غضب الصين، وقالت وكالة التعاون الأمني، التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، إن الصفقة تشمل قطع غيار ودعما لمقاتلات «إف- 16، وأجهزة رادار إلكترونية ومعدات ذات صلة بقيمة 320 مليون دولار.

وأشارت الوكالة، في بيان، إلى أن «الصفقة المقترحة تخدم المصالح الوطنية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة»، من خلال دعم جهود تايوان «لتحديث قواتها المسلحة والحفاظ على قدرة دفاعية موثوقة»، وذكر البيان أن الصفقة سوف تساهم في تعزيز قدرة تايوان على مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية، من خلال الحفاظ على جاهزية أسطولها من طائرات «إف- 16».

ووافقت وزارة الخارجية الأمريكية على الصفقة، فيما قدمت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية الإخطار المطلوب إلى الكونغرس الجمعة، ولا تعترف الولايات المتحدة بتايوان بوصفها دولة، لكنها مع ذلك تقدم لتايبيه مساعدات عسكرية كبيرة، وهو ما تعارضه الصين، وتتهم واشنطن بالتدخل في شؤونها، وتعد الصين تايوان جزءا من أراضيها، ولم تتمكن من إعادة توحيدها منذ 1949، ورغم «تفضيلها إعادة التوحيد السلمي»، فإنها لم تتخل عن مبدأ استخدام القوة العسكرية، وترسل بانتظام سفنا حربية وطائرات مقاتلة حول الجزيرة.

عشرات الموقوفين في جورجيا خلال تظاهرات مؤيدة لأوروبا

المظاهرات في جورجيا

«وكالات» : تعمّقت أزمة ما بعد الانتخابات في جورجيا، الجمعة، بعدما فرّقت الشرطة متظاهرين نددوا بقرار الحكومة المتهمة بالموالاة لروسيا، تأجيل بدء عملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي حتى العام 2028، كما ألقت القبض على عشرات الأشخاص في حملة عنيفة على الاحتجاجات.

وتشهد هذه الدولة القوقازية اضطرابات منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 أكتوبر وفاز فيها حزب الحلم الجورجي الحاكم، لكن أدانتها المعارضة الموالية للغرب والرئيسة سالومي زورابيشفيلي وقالت إنها شهدت مخالفات.

والجمعة أبدت الرئيسة تضامنها مع «حركة المقاومة» التي تظاهر في إطارها الآلاف ضد قرار الحكومة إرجاء محادثات العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وقالت زورابيشفيلي في خطاب متلفز إن «حركة المقاومة بدأت... أنا متضامنة معها». وأضافت «سنبقى متحدين حتى تحقق جورجيا أهدافها: العودة إلى مسارها الأوروبي، وتنظيم انتخابات جديدة».

وتتهم المعارضة الحلم الجورجي والحكومة التي انبثقت عنه بالابتعاد عن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والرغبة في التقرب من موسكو، في حين يعتبر العديد من الجورجيين روسيا التي غزت بلادهم عام 2008 تهديدا.

ومع أن الحكومة ما زالت تعلن نيتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أعلنت مساء الخميس أنها ستؤجل المسألة حتى نهاية عام 2028.

دفع ذلك الآلاف من أنصار المعارضة المؤيدين للاتحاد الأوروبي إلى النزول إلى الشوارع للاحتجاج في العاصمة تبليسي ومدن أخرى خلال الليل.

وأقام المتظاهرون حواجز وأضرموا فيها النيران.

وأشار صحافي في وكالة فرانس برس إلى أن شرطة مكافحة الشغب أطلقت مساء الخميس وصباح الجمعة الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه على المتظاهرين والصحافيين الذين تجمعوا أمام البرلمان.

وقالت وزارة الداخلية إن الشرطة «أوقفت 43 شخصا بتهمة عصيان الأوامر القانونية والتخريب».

وأضافت أن 32 شرطيا أصيبوا جراء «الأعمال غير القانونية والعنيفة التي قام بها المتظاهرون».

وأصيب عضوان من حزب التحالف من أجل التغيير المعارض، وهما إيلين خوتشتاريا ونانا ملاخيا، خلال الصدامات.

وقال الحزب إن الأولى أصيبت بكسر في ذراعها والثانية بكسر في الأنف.

وأعلن مركز PEN في جورجيا أن الشاعر زفياد راتياني من بين الموقوفين وطالب بالإفراج الفوري عنه.

وندد المجلس الأوروبي بـ«القمع الوحشي» للمحتجّين، داعيا جورجيا إلى البقاء «وفية للقيم الأوروبية».

ومساء، حضّت فرنسا السلطات الجورجية على «احترام الحق في الاحتجاج السلمي».

وأعربت بولندا وأوكرانيا الجمعة عن شعورهما بـ«خيبة أمل» إزاء قرار تبليسي تعليق محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث اتهمت كييف الحكومة الجورجية بمحاولة «إرضاء موسكو».

منذ الانتخابات، قاطعت المعارضة البرلمان الجديد ونظمت تظاهرات عدة لكن الحكومة لم تأبه لها.

ودعت زورابيشفيلي وهي على خلاف مع الحكومة وتنتهي ولايتها هذا العام المحكمة الدستورية إلى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، لكن فرصة حصول ذلك ضئيلة.

ونددت الرئيسة بـ«قمع» التظاهرات ودعت العواصم الأوروبية إلى إبداء «رد فعل حازم».

تبنى البرلمان الأوروبي، الخميس، قرارا يرفض نتائج الانتخابات، مستنكرا «مخالفات كبيرة» شابتها. ويطالب النص بتنظيم انتخابات جديدة في غضون عام تحت إشراف دولي، وفرض عقوبات على كبار المسؤولين الجورجيين، بما في ذلك رئيس الوزراء إيراكلي كوباخيدزه.

ردا على ذلك، اتهم رئيس الوزراء الذي يتولى مهامه منذ فبراير وثبته النواب في منصبه الخميس، البرلمان الأوروبي و«بعض السياسيين الأوروبيين... بالابتزاز».

ورغم قرار تأجيل إجراءات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى العام 2028، التزمت الحكومة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة «لتصبح دولة عضوا عام 2030».

حصلت جورجيا رسميا على وضع الدولة المرشحة للعضوية في ديسمبر 2023. لكن بروكسل جمدت العملية، متهمة حكومة الحلم الجورجي بالتراجع عن الإصلاحات الديمقراطية.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على عشرات المسؤولين الجورجيين بتهمة ممارسة «قمع عنيف» في حق المتظاهرين.

والخميس دعا رئيس الوزراء الذي يتهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالرغبة في جر جورجيا إلى الحرب بين روسيا وأوكرانيا، بروكسل إلى «احترام مصالحنا الوطنية وقيمنا التقليدية».